ملحق شهري

العربي الجديد

فلسطين

الأحد **25** يوليو/ تموز 2021 م 15 ذو الحجة 1442 هـ □ العدد 73 السنة السابعة
Sunday **25** July 2021

قضية

التطهير العرقي... جرائم مهدت للوطن القومي الموعود
[2- 3]

مسار

إقامة «الدولة اليهودية»... اللاجئون والاستراتيجية الصهيونية
[4 - 5]

قراءة

الضفة الغربية... نحو كانتونات معزولة ومفككة
[6- 7]

الفلسطينيون يحتفلون بعيد الأضحى في القدس (أحمد غرايبلي/فرانس برس)

الصهيونية بين المشروع الإمبريالي واليهودي

حيّان جابر

تحظى الحركة والدولة الصهيونية بدعم أميركي وأوروبي منقطع النظير، لا يمكن الخلاف حوله، في حين نشهد خلافا متجددا حول طبيعة الحركة والدولة الصهيونية، خصوصا فيما يتعلق بالجانب الذي يعنينا في سياق مشروعنا التحرري، بمعنى هل هي حركة دينية تستهدف مقابلها الديني؟ أم هي حركة استعمارية كولونيالية في سياق مشروع الهيمنة الإمبريالية والأميركية تحديداً. إذ قد يحدد ذلك مجمل نقاط التناقض الرئيسية معها، بما يضمن حتما التناقض معها كحركة ودولة تحتل الحيز الجغرافي والسياسي الوطني الفلسطيني. كما قد يحدد ذلك أيضا طبيعة العلاقة التي تحكم الصهيونية مع المجتمع الدولي ولاسيما الإمبريالية الأميركية المهيمنة أو شبه المهيمنة حتى اللحظة، وبالتالي يوضح حجم تناقضنا معهم أيضاً.

في الحقيقة يصعب فصل كلا البعدين عن بعضهما البعض، لاسيما بما يخص الممارسات اليومية، حيث تنطلق الصهيونية من اعتبارات دينية بحتة في فرض علاقاتها مع محيطها الفلسطيني غالبا ومع محيطها العربي أحياناً، وذلك نتيجة عوامل متعددة، قد لا تعني بالضرورة أنها ذات طبيعة مركزية دينية، فالعامل الديني عامل محرك للكتلة الاجتماعية الحاملة للمشروع الصهيوني، وبالتالي لا يمكن الفكاك منه مهما كانت طبيعتها وهدفها الحقيقي. في حين أن الطبيعة الكولونيالية المرتبطة بالإمبريالية العالمية لا تلعب أي دور مؤثر في تماسك الكتلة الاجتماعية اليهودية حول الصهيونية، بل على العكس أحيانا تلعب دورا عكسيا في ذلك، نتيجة عوامل مختلفة، منها الدمقرطة والعلمنة والفوارق الطبقية الصارخة والتحالفات غير المتوافقة مع الأيديولوجية الدينية.

لكن ورغم وجود تناقضات صارخة بين المشروع الديني والمشروع الكولونيالي وارتباطه بالأهداف الإمبريالية لاسيما في حسابات أصحاب المنظور والأيديولوجيا الدينية، إلا أن العلاقة مع دول العالم الرأسمالية علاقة متينة ومتشابكة يصعب الفكاك منها، إن لم نقل يستحيل الفكاك منها، بل لم تسع أو حتى تفكر الصهيونية بالفكاك منها رغم علاقتها الوثيقة مع الاتحاد السوفييتي في سنواته الأولى. فمن الجدير بالذكر أن العلاقة مع الاتحاد السوفييتي لم تتحول إلى علاقة تناقض واضحة طول سنوات وجوده، إذ حافظ الاتحاد السوفييتي على إقراره بقرار التقسيم وفرض على حلفائه في المنطقة، دولاً ومنظمات وأحزابا، الاعتراف بقرار التقسيم وبحل الدولتين، وها نحن اليوم نشهد تماهيا روسيا مع السياسات الصهيونية تجاه فلسطين والمنطقة، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر الاعتداءات الصهيونية المتكررة على سورية التي تمثل قاعدة روسيا الوحيدة في المنطقة اليوم.

إذًا تعطي الصهيونية أولوية واضحة لمهمتها في سياق المشروع الإمبريالي، حتى لو كان ذلك على حساب المشروع الديني، لأن الهدف الرئيسي من الصهيونية يكمن في حجز تطور المنطقة والحؤول دون وحدتها القومية، فتفكيك المنطقة العربية وإدامة الصراع فيها، يسهل على الإمبريالية استغلال المنطقة والسيطرة عليها بأقل التكاليف الممكنة، والعكس صحيح، سوف يؤدي إنهاء الصراع في المنطقة وتوحيدها بأي شكل من الأشكال؛ ولو اقتصاديا؛ إلى تحرر المنطقة من السيطرة الأوروبية والأميركية، أي من سيطرة القوى الإمبريالية العالمية بما فيها القوى الصاعدة أيضا الصينية والروسية، وهو ما تتحمل الصهيونية مسؤولية منعه بتوافق دولي نادر الحدوث بينهم جميعا أي صينياً وأميركياً وروسياً وأوروبياً.

كما نلحظ أن خطاب الصهيونية الديني يمنحها حصانة شبه مطلقة في الأوساط الشعبية الغربية الأميركية والأوروبية تحديدا، كونه يُمَكّن الصهيونية من استغلال الهولوكوست في مواجهة خصومها المحتملين، وهو ما شهدناه تجاه حركة مقاطعة البضائع الصهيونية الـ BDS مثلا، وفي مواجهة حملات إدانة الجرائم الصهيونية المتصاعدة مؤخرا. وعليه يمنح الخطاب الديني الصهونية نقاط قوة لا يمكن الاستغناء عنها، بما يخص منحها حصانة مطلقة في مواجهة الخطاب النقدي عموما، وبما يخص تماسك كتلتها الاجتماعية الضرورية لتنفيذ أجندتها، في المقابل نلحظ أن الصهيونية تلعب دورا حاسما في تنفيذ المخططات الإمبريالية تجاه المنطقة، أي في إدامة تخلف وتفكك المنطقة حتى بما يخص الدولة المتحالفة أو المطبعة أو المتصالحة معها، كما في النموذجين المصري والسوداني، اللذين يعانيان اليوم من أزمة كبرى قد تهدد أمنهما الغذائي والاقتصادي، والحديث هنا عن أزمة سد النهضة تحديداً، والمدعوم صهيونيا كما نعلم.

قضية

منذ بداية تأسيس الدولة الصهيونية، بدأت بإرساء سياسات التطهير العرقي المخفية، فرفض وإنكار حق العودة للشعب الفلسطيني والتعويض كما نص عليه القرار 194، هو أهم أركان التطهير العرقي الخفي للشعب الفلسطيني، وسيبقى أهم سلاح تستعمله إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، تعززه بقوانين تحت مسميات «أملاك الغائبين» التي تتيح للدولة الاستيلاء على أراضي وبيوت الفلسطينيين المهجرين، والذي استمرت في تطبيقه بعد احتلال ما تبقى من أراضي فلسطين التاريخية عام 1967، إضافة إلى سن قوانين عديدة تجعل عمليات التطهير العرقي تبدو أقل فجاجة ودموية لكنها مماثلة لها في قساوتها لإنهاء حقوق الشعب الفلسطيني

جرائم مهدت للوطن القومي الموعود
التطهير العرقي

لميس أندوني

بداية لم يكن من الممكن تحقيق حلم الصهيونية بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين دون ارتكاب جرائم التطهير العرقي ضد الشعب الفلسطيني، فالفكرة كانت ولا تزال تتطلب اقتلاع وتشريد الشعب الأصلي لتغيير هوية الأرض وتاريخ الشعب الفلسطيني بكل الوسائل، فالناحية الأخلاقية لم تكن ولن تشكل مشكلة لتكملة المشروع الصهيوني.

لكن الفرق بين بداية المجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية للقضاء على الشعب الفلسطيني وتدمير قراه في عام 1948 وفي الخمسينيات، أن تلك الجرائم كانت أكثر قبولا باعتبارها جزءا من عملية فرض الحداثة على الشعوب المتخلفة من وجهة نظر الثقافة الاستعمارية التي تؤمن بسيادة وتفوق الرجل الأبيض.

فبالرغم من التمييز ضد اليهود، باعتبارهم مجموعة غريبة عن الحضارة الأوروبية ولا مكان لهم فيها، فإن المشروع الصهيوني اعتمد التفوق الأوروبي ونظرية تحديث الهمجيين، التي بررت المجازر ضد الأميركيين الأصليين في الولايات المتحدة وأميركا اللاتينية، وفظاعات الاستعمار الأوروبي في أفريقيا وآسيا، كغطاء ومبرر «حضاري» لإنشاء دولة تتطلب إلغاء الشعب الفلسطيني من التاريخ.

ففي كتابه «وطن قومي لليهود»، تحدث تيودور هرتزل، مؤسس الصهيونية السياسية، صراحة عن وطن يهودي في فلسطين يكون بمثابة قلعة متقدمة للحضارة الأوروبية، بل جزء منها، لتحديث وترويض «الهمجيين». هرتزل، الذي كان يهوديا متماهيا مع الهوية الأوروبية، لم يتوان في عرض الفكرة الصهيونية لمسؤولين أوروبيين، أهمهم وزير خارجية روسيا المعروف بعدائه للسامية، بأنها تمثل حلا «للمسالة اليهودية»، بخروج اليهود من أوروبا إلى وطن قومي لهم، وفي فلسطين.

فالمشروع الصهيوني لم يكن تعبيرا عن «القومية اليهودية»، غير الموجودة أصلاً، أو عن حركة تحرر وطني، بأخذ الاستعمار الأوروبي وغزو «الرجل الأبيض» للأميركيتين نموذجاً، بل كان مولوداً مسخاً لفكرة استمرار التفوق الأوروبي، فمجازر فرنسا في الجزائر وبلجيكا وفي الكونغو كانت تعتبر ضرورة لنشر الحضارة لمن برابرهم لا يتمتعون بالصفات «الإنسانية» نفسها للشعوب الأوروبية (في ما عدا الغجر واليهود وغيرهم من المجموعات التي انتقصت إنسانيتها داخل أوروبا)، وعليه، فإن ارتكاب مجازر التطهير العرقي لم يكن نشازا بل جزءا من مهمة ثقافية وحضارية للمستعمر.

لذا فلم تكن الصهيونية بحاجة إلى قوانين، التي جاءت بعد إنشاء الدولة، ولا محاولات تبرير، فمجزرة دير ياسين لم تكن مخفية بل وثقها الصليب الأحمر الدولي ومراسل نيويورك تايمز، لأنه لم تكن هناك فكرة خفية في حينها، إذ كانت فكرة قتل «الهمجي» غير مستغربة بل يتبجح بها كبار الساسة الأوروبيين، مثل الزعيم البريطاني ونستون تشرشل، حين دعا إلى «تسميم القبائل الهمجية» لقمع ثورة الأكراد ضد الجيش البريطاني، مستندا إلى أسطورة «تفوق العرق الآري».

لم يكن تشرشل يدعو إلى تطهير عرقي، لكن مفهوم تفوق مجموعة على أخرى وتقويض إنسانيتها يصب في صلب عنصرية المشروع الصهيوني، بل أصبح جزءا منها، لأن الحداثة تتطلب تطويع الآخر المتوحش، فاقتلاع شعب يصبح ممارسة عملية في نشر الحضارة، ولذا كانت عمليات التطهير العرقي فجة في تعبيرها ومساحة تطبيقها ولا تطلب كثيرا من المدة الزمنية. التطهير العرقي اتخذ أشكالا وحشية، إن كان بالمجازر وترويع السكان أو تدمير مدن وقرى وتهجير سكانها إلى مناطق أخرى لتغيير الخريطة السكانية والجغرافية وتاريخ الشعب الفلسطيني، وانتزاع الإنسان الفلسطيني من ثقافته وأرضه، وعزله حتى عام 1967، وإخضاعه للحكم العسكري وعزله عن محيطه الفلسطيني والإسلامي.

لكن منذ بداية تأسيس الدولة الصهيونية، بدأت بإرساء سياسات التطهير العرقي المخفية. فرفض وإنكار حق العودة للشعب الفلسطيني والتعويض كما نص عليه القرار 194، هو أهم أركان التطهير العرقي الخفي للشعب الفلسطيني، وسيبقى أهم سلاح تستعمله إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، تعززه بقوانين تحت مسميات «أملاك الغائبين» التي تتيح للدولة الاستيلاء على أراضي وبيوت الفلسطينيين المهجرين، والذي استمرت في تطبيقه بعد احتلال ما تبقى من أراضي فلسطين التاريخية عام 1967، إضافة إلى سن قوانين عديدة تجعل عمليات التطهير العرقي تبدو أقل فجاجة ودموية لكنها مماثلة لها في قساوتها لإنهاء حقوق الشعب الفلسطيني. جزء كبير من المعضلة أن العالم، وإن أدان الاحتلال وممارساته باعتبارها مخالفة للقانون الدولي، عمليا يخضع لنتائجها بفضل دعم واشنطن اللامحدود للدولة الصهيونية، إذ إن ذلك يسهل استمرار التطهير العرقي، ليس بمعنى قتل أكبر عدد من الفلسطينيين، بل بحرمانهم من أراضيهم وحقولهم ومائهم لدفعهم إلى الهجرة أو إلى الانتقال إلى مدن وقرى أخرى تقع ضمن المخطط الصهيوني لإنشاء كتلة سكانية من المدن والقرى على شكل بانتوستانات، تتيح للمستوطنات البقاء والازدهار والتمدد والاستمرار في تهويد القدس.

فبعد حرب عام 1967، أصبحت المستوطنات وبناؤها وتوسعها هي الأداة الأهم والأكثر فعالية للتطهير العرقي، إذ تضمن تقليص الرقعة التي يقيم عليها الفلسطينيون، أو التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية ليس له انتشار في فلسطين، و«الخطر الإيراني» وبكل ما يساهم في تسويق كذبة «الدولة الديمقراطية المحاصرة في منطقة عدائية وعداونية»، أي من العالم العربي.

جزء لا يقل أهمية في الاستراتيجية الصهيونية لممارسة التطهير العرقي هو المتطلبات الأمنية، التي أصبحت ذريعة لكل إجراءات التطهير العرقي، من بناء الجدار العنصري، وسحب هويات المقدسيين، ورفض لم شمل العائلات الفلسطينية، إلى مصادرة الأراضي الفلسطينية وسحب الأهالي من بيوتهم بالضرب تحت تهديد السلاح لتجريفها. فالمتطلبات الأمنية التي لا يحاسبها أحد في العالم عليها، هي أداة سهلة لخطف الفلسطينيين والحكم عليهم بالمؤبدات والتعذيب، لكنها بهذا الإخضاع وأحيانا التهجير، تستقوي بالولايات المتحدة التي تمنع أي محاولة لتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على إسرائيل، التي تحرم كل هذه الممارسات دون استثناء.

لكن لن نرى الآن عمليات تطهير عرقي واضحة مثل مجزرة دير ياسين أو مسيرة الموت في اللد والرملة، التي اعترف وزير الدفاع الإسرائيلي السابق موشي دايان في مذكراته بارتكابها، خاصة أن هناك إعلاما مباشرا لم يكن موجودا وانتقلنا إلى وسائل التواصل الاجتماعي، التي أبدع الفلسطينيون في استخدامها لتوثيق محاولات تهجيرهم وقتلهم، كما شاهدنا في حي الشيخ جراح وسلوان وحتى خلال العدوان الإسرائيلي على غزة. هنا يجب الإشارة إلى أن إسرائيل تستعمل صور جرائمها لبث الرعب بين الفلسطينيين متعللة برواية «حرب متكافئة»، وحقها «في الدفاع عن النفس»، التي تسمح لها وأشنطن والدول الأوروبية باستخدامها.

في الضفة الغربية والقدس الوضع يختلف قليلا، لاختلاف الطموحات الإسرائيلية هناك، فقد حاولت تصوير كل هذه القضايا، بعد إبداع وشجاعة وبلاغة الفلسطينيين في البث عبر وسائل التواصل الاجتماعي المرئية لمواجهة محاولة تهجيرهم، بأنها مسالة خلاف بين مالك ومستأجر أو مقيم غير شرعي في بيوت القدس العريقة بهدف تهويد المدينة، لكن نجاح الفلسطينيين هي أداة سهلة لخطف الفلسطينيين والحكم عليهم بالمؤبدات والتعذيب، لكنها بهذا الإخضاع واحيانا التهجير، تستقوي بالولايات المتحدة التي تمنع أي محاولة لتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على إسرائيل، التي تحرم كل هذه الممارسات دون استثناء.

المعركة مستمرة وإسرائيل ستستمر في ابتكار وسائل خفية وظاهرة لتغطية حقيقة مشروعها، لكن الهبة الفلسطينية في مقاومة وكشف عمليات التطهير العرقي فتحت فصلا جديدا ومواجهة إعلامية تفوق الفلسطينيون فيها حتى هذه اللحظة. لكن المشروع الصهيوني أيضا دخل في مرحلة متقدمة ولا يمكن وضع كل المسؤولية على المواجهة البطولية على الأرض والإعلامية على أهميتها دون تشكيل قيادة برنامج تحرر وطني، إذ إن إسرائيل ماضية في تنفيذ ابتلاعها للوطن الفلسطيني.

لكن ولفترة طويلة حاولت إسرائيل تصوير بناء المستوطنات كعملية إحياء سكنية وتوسيعها، ساعدها على ذلك متواطئون في الإعلام الغربي، لعل أهمهم توماس فريدمان، الكاتب في نيويورك تايمز، الذي كان من أول الذين أعلنوا عن حلف الأردن الاستراتيجي مع أميركا و«وأد الفتنة»، ومن أوائل الذين استعملوا تعبير «الأحياء السكانية» لإلغاء صفة عنف الاحتلال، لخلق انطباع أن معارضة المستوطنات هي شكل من أشكال التمييز ضد اليهود والعداء للسامية. واستعانت إسرائيل، كما دائما، بوجود تهديد وجودي ممن تسميهم بالإرهابيين من «القوميين الفلسطينيين»، إضافة إلى داعش الذي ليس له انتشار في فلسطين، و«الخطر الإيراني»، وبكل ما يساهم في تسويق كذبة «الدولة الديمقراطية المحاصرة في منطقة عدائية وعداونية»، أي من العالم العربي.

جزء لا يقل أهمية في الاستراتيجية الصهيونية لممارسة التطهير العرقي هو المتطلبات الأمنية، التي أصبحت ذريعة لكل إجراءات التطهير العرقي، من بناء الجدار العنصري، وسحب هويات المقدسيين، ورفض لم شمل العائلات الفلسطينية، إلى مصادرة الأراضي الفلسطينية وسحب الأهالي من بيوتهم بالضرب تحت تهديد السلاح لتجريفها. فالمتطلبات الأمنية التي لا يحاسبها أحد في العالم عليها، هي أداة سهلة لخطف الفلسطينيين والحكم عليهم بالمؤبدات والتعذيب، لكنها بهذا الإخضاع وأحيانا التهجير، تستقوي بالولايات المتحدة التي تمنع أي محاولة لتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على إسرائيل، التي تحرم كل هذه الممارسات دون استثناء.

لكن لن نرى الآن عمليات تطهير عرقي واضحة مثل مجزرة دير ياسين أو مسيرة الموت في اللد والرملة، التي اعترف وزير الدفاع الإسرائيلي السابق موشي دايان في مذكراته بارتكابها، خاصة أن هناك إعلاما مباشرا لم يكن موجودا وانتقلنا إلى وسائل التواصل الاجتماعي، التي أبدع الفلسطينيون في استخدامها لتوثيق محاولات تهجيرهم وقتلهم، كما شاهدنا في حي الشيخ جراح وسلوان وحتى خلال العدوان الإسرائيلي على غزة. هنا يجب الإشارة إلى أن إسرائيل تستعمل صور جرائمها لبث الرعب بين الفلسطينيين متعللة برواية «حرب متكافئة»، وحقها «في الدفاع عن النفس»، التي تسمح لها وأشنطن والدول الأوروبية باستخدامها.

على تويتر وإنستغرام وفيسبوك فرض على الصحف والقنوات الغربية عرض رواية الفلسطينيين بشكل غير مسبوق في فضح العنصرية وعمليات التطهير العرقي الصهيونية.

■ **المشروع الصهيوني امتداد لفكرة التفوق الأوروبي**

■ **الهبة الفلسطينية فتحت فصلاً جديداً في المواجهة**

روجت إسرائيل لفكرة أن المستوطنات أحياء سكنية (فرانس برس)

بدا التطهير العرقي من الهجرة اليهودية إلى فلسطين (Getty)

ذرائع أمنية

جزء لا يقل أهمية في الاستراتيجية الصهيونية لممارسة التطهير العرقي هو المتطلبات الأمنية، التي أصبحت ذريعة لكل إجراءات التطهير العرقي، من بناء الجدار العنصري، وسحب هويات المقدسيين، ورفض لم شمل العائلات الفلسطينية، إلى مصادرة الأراضي الفلسطينية وسحب الأهالي من بيوتهم بالضرب تحت تهديد السلاح لتجريفها. فالمتطلبات الأمنية التي لا يحاسبها أحد في العالم عليها، هي أداة سهلة لخطف الفلسطينيين والحكم عليهم بالمؤبدات والتعذيب، لكنها بهذا الإخضاع وأحيانا التهجير، تستقوي بالولايات المتحدة التي تمنع أي محاولة لتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على إسرائيل، التي تحرم كل هذه الممارسات دون استثناء.

لكن لن نرى الآن عمليات تطهير عرقي واضحة مثل مجزرة دير ياسين أو مسيرة الموت في اللد والرملة، التي اعترف وزير الدفاع الإسرائيلي السابق موشي دايان في مذكراته بارتكابها، خاصة أن هناك إعلاما مباشرا لم يكن موجودا وانتقلنا إلى وسائل التواصل الاجتماعي، التي أبدع الفلسطينيون في استخدامها لتوثيق محاولات تهجيرهم وقتلهم، كما شاهدنا في حي الشيخ جراح وسلوان وحتى خلال العدوان الإسرائيلي على غزة. هنا يجب الإشارة إلى أن إسرائيل تستعمل صور جرائمها لبث الرعب بين الفلسطينيين متعللة برواية «حرب متكافئة»، وحقها «في الدفاع عن النفس»، التي تسمح لها وأشنطن والدول الأوروبية باستخدامها.

المحكمة الإسرائيلية العليا رفضت الالتماسات على قانون القومية (أوراك فاك ديرك ستوك/ Getty)

إسرائيل أبرتهايد عابر للحدود بختم المحكمة

نضال محمد وتد

لم تعد هناك حاجة للاعتماد على تقارير منظمات حقوقية إسرائيلية (مثل تقرير بتسيلم) أو دولية مثل تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، للحديث عن الأبرتهايد في إسرائيل ومنظومته القانونية الشائكة والمعقدة الموزعة لضبط أدوات السيطرة على الفلسطينيين، سواء الذين تحكمهم مجموعة القوانين المدنية العامة للدولة باعتبارهم مواطنين يحملون الجنسية الإسرائيلية (في الجليل المثلث والنقب ومدن فلسطين التاريخية على الساحل) أو الفلسطينيون الواقعون تحت الاحتلال العسكري المباشر في الضفة الغربية المحتلة، فضلاً عن سكان القدس والقرى المحيطة بها الذين يحملون مكانة «مقيم» فلا هم مواطنون ولا هم «تحت الاحتلال العسكري المباشر».

لم تعد هذه الحاجة قائمة لأن المحكمة الإسرائيلية العليا رفضت في الثامن من يوليو/ تموز الماضي الالتماسات التي قدمتها مؤسسات وحركات وجمعيات ومؤسسات حقوقية وسياسية عربية في الداخل ضد قانون الأبرتهايد الأبرز الذي سنّه الكنيست الإسرائيلي (في تموز 2018) تحت مسمّى قانون القومية، ليحدد ليس فقط أن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي، بل ليحدد أن أرض فلسطين كلها، بما يتجاوز حدود دولة الاحتلال، ويشمل الضفة الغربية المحتلة وربما بحسب التفسيرات الدينية للجهات اليهودية المختلفة أجزاء من شرق الأردن باعتبارها ملكاً للشعب اليهود ولا يحق لأي مجموعة سكانية أياً كانت أن تحظى بتقرير المصير.

ولا يقف القانون عند هذا التعريف الأولي في بنوده الأولى بل يتعدى ليقرر على مدار بنوده المختلفة أن على الدولة توجيه كل مواردها وقدراتها لتطوير الاستيطان اليهودي، ومرة أخرى في «أرض إسرائيل» والعمل لتعزيز العلاقات مع الجاليات اليهودية خارج إسرائيل لجلب اليهود وتشجيعهم على الهجرة إلى إسرائيل.

وبالرغم من أن القانون هو قانون أساسي ويفتقر إلى أي بند أو إشارة لمبدأ المساواة بين مختلف مواطني الدولة إلا أن المحكمة تجاهلت هذا الأمر وادعت أن الكنيست بصفته المخول منذ تأسيس إسرائيل بوضع الدستور المستقبلي للدولة (وهي عملية لم تنته لليوم بفعل خلافات في مسألة علاقات الدين بالدولة وتحدّد من هو اليهودي) لم تتجاوز صلاحيتها في سن القانون، وبالتالي لا حاجة للتدخل ورفض القانون أو تعديله ما دام لا يناقض ما اعتبرته المحكمة الطابع الديمقراطي لدولة إسرائيل بالرغم من أن القانون ينضح بالتمييز العنصري بدأ من عدم الاعتراف بحق تقرير المصير لمجموعة غير يهودية في فلسطين وحصر هذا الحق باليهود، وحتى تشجيع الهجرة والاستيطان لمن ليسوا في الدولة ولا مواطنين فيها (يهود العالم) ومنحهم أسبقية وجعل تسهيل هجرتهم واستيعابهم على أراضي الفلسطينيين، بما في ذلك خارج حدود الدولة الرسمية (الضفة الغربية)، من أولويات مهام الدولة وأهدافها.

وعملياً فإن القانون الجديد نسبياً جاء ليقول صراحة بفوقية العرق اليهودي في فلسطين ومنحه الأفضلية في كل شيء حتى إذا كان اليهودي خارج حدود الدولة، أو منح هذه الأفضلية لليهود خارج الحدود الرسمية من خلال استخدام التعبير «أرض إسرائيل، ويعيد القانون بشكل مباشر إلى الأذهان قانون «العودة» اليهودي من عام 1950، الذي منح حق الهجرة لدولة الاحتلال لكل يهودي في العالم، كما يحيل مباشرة إلى قانون أملاك الغائبين من نفس العام الذي كان ضرورياً لتسهيل وقوننة عمليات نهب أراضي الفلسطينيين في أراضي 1948، سواء الذين طردوا خلال الحرب وبقيت وراءهم أملاكهم وبيوتهم، أم أراضي قرى وبلدات فلسطينية ظلت خارج حدود إسرائيل بعد الحرب وتم ضمها لاحقاً، في اتفاقيات رودس، مثل قرى المثلث ووادي عارة لكن أراضيها الزراعية كانت غربي حدود وقف إطلاق النار.

وقد شكّل القانونان المذكوران أساساً لسلب ونهب أراضي الفلسطينيين، ولا سيما اللاجئين، من جهة، لكن تبعتهما سلسلة قوانين وبالأساس أوامر عسكرية خلال فترة الحكم العسكري مكّنت الدولة من سرقة مزيد من الأراضي وتنفيذ سياسيات تمييز عنصري تحت غطاء الأوامر العسكرية والحاجات العسكرية، حتى لنقض ورفض احترام قرار المحكمة الإسرائيلية عندما قضت مثلاً بإعادة أهالي أقرث وبرعم قرّرت الحكومة بقصف القريتين ثم منعت تطبيق القانون بحجج أمنية وعسكرية. ونفس المنظومات العنصرية لتثبيت أبرتهايد داخل إسرائيل والتي سنتها حكومات اليسار، تم اللجوء إليها لاحقاً في الضفة الغربية المحتلة والقدس، وفي كل الحالات، كما في حالة قانون القومية كانت المحكمة الإسرائيلية العليا تثبت القرارات العنصرية أو في حال نقض قرار واحد منها، تسدي للدولة والحكم النصيحة في كيفية تحقيق الهدف بطرق شرعية. وقد تجلّى ذلك بشكل واضح في قرار المحكمة الإسرائيلية العليا في عهد ولاية حكم الليكود الأولى، برئاسة بيغن عندما أمرت المحكمة بتفكيك مستوطنة ألون موريه، ونصحت الحكومة بالاستيطان على ما سمته المحكمة «أراضي دولة»، وبرز في تلك الفترة الفرق بين حكومات اليسار العمالي التي مارست التمييز من خلال إجراءات بيروقراطية معقدة، فيما حافظت على نصوص قانونية عامة لا تظهر التمييز، وبين أسلوب اليمين بقيادة بيغن ومن تبعه لاحقاً في الاندفاع نحو الاستيطان على كل شبر، مستغلاً نفس منظومة قوانين أملاك الغائبين لسرقة ونهب أراض في القدس المحتلة ومحيطها، خاصة إذا كان أصحابها ممن يسكنون في مدن الضفة الغربية.

لكن السنوات الأخيرة، وتحديداً العقد الأخير، شهدت بشكل علني وسافر مجاهرة إسرائيلية رسمية وأكاديمية وحتى قضائية بإعلاء الفوقية اليهودية، ولم تأت هذه فقط من أوساط اليمين أو أوساط محافظة ويمينة في القضاء الإسرائيلي، بل من رأس ورمز «اليسار اللبرالي» للقضاء الإسرائيلي، القاضي أهرون براك الذي خلص قبل سن القانون الجامع للأبرتهايد (قانون القومية) إلى أنّ إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية، وأن هذا البيت هو أولاً بيت يهودي، لكنه يمنح المساواة الكاملة لكل من يعيش في داخله وإن لم يكن يهودياً.

مسار

تشهد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على وحشية الاحتلال الإسرائيلي، واستمرارها انتهاك مستمر لحقوق الإنسان. وقد قامت الاستراتيجية الصهيونية الإسرائيلية على ثلاثة محاور أساسية. تمثّل الأول برفض دولة الاحتلال الاعتراف بمسؤوليتها السياسية والقانونية والأخلاقية عن خلق مشكلة اللاجئين، وإلقائها على عاتق الفلسطينيين والعرب، والثاني بالالتفاف على تفسيرات القوانين الدولية الخاصة باللاجئين. أما الثالث، فيقوم على الحيلولة دون عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى قراهم ومدنهم التي هُجِّروا منها بعد نكبة عام 1948 واحتلالها من قبل إسرائيل

إقامة «الدولة اليهودية»

اللاجئون والاستراتيجية الصهيونية

حسام أبو حامد

في مذكراته، وحول تهجير سكان مدينتي اللد والرملة في تموز/يوليو عام 1948، يذهب إسحق رابين، أحد رجالات «البلماح» المتفرعة من «هاغاناه»، في حينه، إلى أنه بعد أن كرّر إيغال آلون، قائد «البلماح»، سؤاله لدافيد بن غوريون: ماذا نفعل بالسكان؟ رد الأخير مطوّحاً بيده، في إشارة منه إلى طردهم، حتى لو سلمنا بعدم توافر أوامر مكتوبة بطرد الفلسطينيين، من قبل قادة العصابات الصهيونية، فإن شعار الحركة الصهيونية «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، كان تجاهلاً متعمداً لوجود العرب الفلسطينيين، وحذفاً ذهنياً لهؤلاء، تمهيداً لمحوهم عملياً، فمارست تلك العصابات، بحق الفلسطينيين، عن سابق تخطيط، جميع أشكال العنف والإرهاب، وعشرات المجازر، في سياق أكبر عملية تطهير عرقي، عرفها التاريخ المعاصر، التي كانت نتيجتها طرد وتهجير أكثر من 85% من الشعب الفلسطيني، من 531 قرية ومدينة، وتحويلهم إلى لاجئين. وُثّقت 37 مجزرة ارتكبتها العصابات الصهيونية عام 1948، ودفعت

> **كرّس اليمين الإسرائيلي معظم جهود سياسته لتقويض الرواية الفلسطينية**

الاحتجاجات العالمية، بعيد مذبحة دهمش في اللد، دولة الاحتلال المجازر، لكنها عادت لتستانفها خريف عام 1948 استكمالاً لاحتلال الجليل، ولا تزال مجازرها مستمرة حتى اليوم (وفق ومواثيق حقوق الإنسان، تعرّف المجزرة أو المذبحة بأنها قتل وتصفية خمسة أشخاص أو أكثر في مكان محدد غير قادرين على الدفاع عن أنفسهم).

تشهد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على وحشية الاحتلال الإسرائيلي، واستمرارها انتهاك مستمر لحقوق الإنسان. وقد قامت الاستراتيجية الصهيونية الإسرائيلية، التي يمكن استنتاجها من خلال الأدبيات السياسية الإسرائيلية، في تعاملها مع مشكلة اللاجئين، على ثلاثة محاور أساسية.

تمثّل الأول برفض دولة الاحتلال الاعتراف بمسؤوليتها السياسية والقانونية والأخلاقية عن خلق مشكلة اللاجئين، وإلقائها على عاتق الفلسطينيين والعرب، بدعوى أن الفلسطينيين هربوا عام 1948 من قراهم بمحض إرادتهم عائدين إلى «بلادهم الأصلية»؛ الأردن، وسورية، ولبنان، والعراق، ومصر، أو أنهم خرجوا استجابة لدعوات قادتهم المحليين أو أوامر قادة الجيوش العربية «الغازية».

ومع اعترافها بإخلاء الجيش الإسرائيلي لقرى فلسطينية حدودية (إقرت، وكفر برعم ...) فإنها تبرره خمسة أشخاص أو أكثر في مكان بالحفاظ على أرواح المدنيين، في خضمّ الاشتباكات المسلحة.

المؤرخون الجدد في إسرائيل كشفوا زيف الروايات الإسرائيلية، التي أريد بها إعفاء دولة الاحتلال الإسرائيلي من مسؤوليتها عن خلق مشكلة اللاجئين، وأكّدوا الرواية الفلسطينية، وأن ما حصل كان تطهيراً عرقياً، وعزّزت شهادات شفوية دوّنتها منظمة «زوخروت» الإسرائيلية مصداقية الرواية الشفوية الفلسطينية التاريخية، التي لم تقتصر على شهادات مكتوبة للاجئين ولاجئات فلسطينيين عايشوا النكبة، بل أيضاً شهادات لجنود إسرائيليين ويهود شاركوا في معارك ومجازر عام 1948.

تمثّل المحور الثاني من تلك الاستراتيجية بتفسير دولة الاحتلال للقرارات الدولية بخصوص اللاجئين بما يضمن تفريغها من مضمونها والالتفاف عليها. من ذلك، أن قرارات الأمم المتحدة، خصوصاً قرار الجمعية العامة رقم 194، لا تنص على عودة اللاجئين وإنما عودة من يرغب منهم للعيش بسلام مع جيرانهم، لكن اللاجئين من الفلسطينيين لا يرغبون في السلام، وان مشكلتهم لا تنفصل عن قضية ملايين اللاجئين حول العالم التي ينبغي التعامل معها كمسألة إنسانية يمكن حلها من خلال أطر اقتصادية تشمل التوطين والاندماج والتنمية. وان إنشاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين دليل على رغبة المجتمع الدولي في حل تلك القضية انطلاقاً من هذا التوجه.

عموماً، تنظر دولة الاحتلال إلى تلك القرارات على أنها غامضة وغير ملزمة وغير نهائية، وان إسرائيل لم تكن قد أصبحت بعد عضواً في الأمم المتحدة حين صدورها. أما بالنسبة إلى حق التعويض، فتطرح الأدبيات الإسرائيلية مقايضة على أساس المساواة بين أملاك اللاجئين الفلسطينيين واليهود الذين غادروا الدول العربية إلى دولة الاحتلال على أساس أن موضوع اللاجئين الوارد في القرار 242 يتناول اللاجئين الفلسطينيين و«اللاجئين اليهود» معاً.

كان الصليب الأحمر الدولي وغيره من منظمات إغاثية دولية وإنسانية، قد رفض عام 1949 الاستمرار في تقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين اعتقاداً أن استمرار ذلك قد يكون عائقاً أمام الحل السياسي المطلوب، ممثلاً بعودتهم وفق القرار 194، وفي السنوات الأخيرة سعت حكومة بنيامين نتنياهو بدعم من إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لتصفية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) بوصفها عنواناً سياسياً لحقّ العودة.

ومع أن قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة كان مشروطاً بقبولها القرارات الدولية، ومنها القرار 194، حيث وافقت دولة الاحتلال على عودة 100 ألف لاجئ فلسطيني، إلا أنها تراجعت عن ذلك بعد قبول عضويتها. وتقوم الاستراتيجية الإسرائيلية، في محورها الثالث، على الحيلولة دون عودة اللاجئين، ورفض تنفيذ القرارات الدولية بشأنهم، بحجّة أن هؤلاء يشكّلون خطراً ديمغرافياً وأمنياً، أو أن بيوت هؤلاء وقراهم باتت ماهولة إسرائيلياً، ولا سيما أن إسرائيل قد استوعبت عدداً كبيراً من اليهود قدموا إليها من العالمين العربي والإسلامي. وتذهب أدبيات إسرائيلية إلى أن البند الـ 28 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينصّ على حق الإنسان في إنشاء بيئة اجتماعية وجوٍّ عالمي يتمتع فيه بحقوقه الشخصية، أما البند الـ 51 منه فيمنح الإنسان الحق في الدفاع عن النفس، وبناءً عليه، يجري التوصل إلى استنتاج مفاده أن منع أولئك اللاجئين الفلسطينيين من العودة هو دفاع عن النفس، ما دامت عودتهم تهدد قدرة اليهود على خلق مجال اجتماعي يتمتعون فيه بحقوقهم الشخصية.

يقي إعلان إسرائيل استعدادها لتطبيق حق العودة جزئياً، وعلى عدد معين من اللاجئين، تكتيكاً تفاوضياً، فخشية إسرائيل من «الاحتلال السكاني» الناجم عن عودتهم، يجعلها، كما ذهب شالوم أفي (كتابه «الحائط الحديدي»)) تقف أمام خيارين: إما أن تفقد الشخصية اليهودية للدولة، أو أن تتوقف عن الادعاء أنها دولة ديمقراطية. البديل لدى إسرائيل هو وجوب النظر إلى التبادل السكاني بوصفه ظاهرة سائدة في التاريخ الإنساني، وأنه يمكن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، واليهود، من طريق الهيئات الدولية.

بعد اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، إسحق رابين، عام 1995، عزّز اليمين الإسرائيلي المتطرف سيطرته على السياسة الإسرائيلية، وكرّس هذا اليمين بقيادة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، بنيامين نتنياهو، الأطول حكماً في إسرائيل، معظم جهود سياسته الخارجية لتقويض الرواية الفلسطينية وإضفاء شرعية دولية على الرواية التاريخية الصهيونية، معلناً أن إنتاج هوية وطنية فلسطينية، كان مؤامرة عربية لإسقاط «حق اليهود» في فلسطين، فلم يكن هناك شعب فلسطيني يملك وعياً قومياً أو هوية قومية، يطالب بـ«تقرير المصير»، وإنما هم، في نظره، مجرد غطاء استعمله العرب في مسعاهم للقضاء على إسرائيل.

لم يكتفِ نتنياهو بالمطالبة الخارجية بالاعتراف بيهودية الدولة، بل شدد على تأكيد يهوديتها في مواجهة الداخل الفلسطيني، فدعم اقتراحاً بتعديل قانون المواطنة، لينص على أن قسم الولاء لإسرائيل كدولة «يهودية وديمقراطية» شرط للراغبين في الحصول على الجنسية الإسرائيلية، محاولاً أن يفرض على الفلسطينيين، لا الاعتراف بـ«الشعب اليهودي» فقط، بل أيضاً بـ«الدولة اليهودية»، وان عليهم (تحت ضغط سياسة الأمر الواقع الاستيطاني) الكفّ عن محاولة إغراقها باللاجئين بتمسكهم بحلم العودة، بوصف ذلك مفتاحاً لحل الصراع. ولم يكن المقصود بالتطبيع اعتراف العرب بإسرائيل أمراً واقعاً فقط، بل أيضاً اعترافاً بشرعيتها التاريخية، وبالتالي اعترافاً بلا شرعية عودة اللاجئين الفلسطينيين.

رغم أن مفاوضات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل دعت، في إحدى محطاتها، إلى إنشاء «سلطة حكم ذاتي» في الضفة الغربية وقطاع غزة، تتبع «بمحادثات الوضع النهائي»، إلا أنها حيّدت قضية اللاجئين عن الطاولة، أما اتفاقية وادي عربة الأردنية الإسرائيلية، فلم تتعامل مع اللجوء الفلسطيني نفسه، بل مع المشاكل الناتجة منه، ونظرت إلى مشكلة اللاجئين بوصفها مشكلة إنسانية، لا سياسية، تعهّد فيها الطرفان بالسعي إلى التخفيف من حدة المشاكل الناتجة منها بتطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها، وغيرها من البرامج الاقتصادية الدولية المتعلقة باللاجئين والنازحين، بما في ذلك المساعدة على توطينهم. وكانت الكارثة أن اتفاق أوسلو قد أجّل قضية اللاجئين إلى مباحثات «الوضع النهائي» التي لم يكتب لها الانطلاق حتى اليوم، بعد انسحاب إسرائيل عملياً من «أوسلو» وفرضها على الفلسطينيين سياسة الأمر الواقع.

لا تزال قضية هؤلاء اللاجئين غائبة عن الطاولة، في وقت يجري فيه تفتيت مجالاتهم السوسيولوجية في بلدان الشتات. ولا يبدو أن الاستراتيجية الإسرائيلية ستتغير، ولا تسمح موازين القوى الحالية بتغييرها، بما أن عودتهم تنسف بالأساس المشروع الصهيوني القائم على تفريغ فلسطين من شعبها لإقامة «الدولة اليهودية». قد يكمن الفارق في مدى الكفاءة السياسية لحكام إسرائيل في تطبيقها خارجياً وداخلياً.

لا تزال المجازر الإسرائيلية مستمرة حتى اليوم (أحمد غرابلي/فرانس برس)

غزة وعدوان مايو والحاجة لإنهاء النكبة

اليوم، وبينما يلملم الفلسطينيون في قطاع غزة جراحهم، يتساءل بعضهم عن المخرج مما هم فيه، وعما إذا كان ثمة ضوء في نهاية النفق. ويزيد من وطأة هذه التساؤلات حجم الآلام التي عاشها أهل القطاع خلال العدوان الإسرائيلي، في ظل أداء غير مسبوق للمقاومة

«النكبة مستمرة» في قطاع غزة (محمد عابد/فرانس برس)

جهاد أبو سليم

ما إن انجلى غبار العدوان الإسرائيلي عن قطاع غزة، حتى برزت تساؤلات كثيرة حول حاضر ومستقبل القطاع، بعد ما تعرض له أهله من قتل وتشريد وقصف على مدار أحد عشر يوماً من العدوان. يتساءل البعض عما هو قادم، وعما إذا كانت المواجهة الأخيرة تؤذن بحدوث تغيرات فورية تمس الأوضاع الصعبة التي يعيشها الفلسطينيون في قطاع غزة بسبب سياسات الإغلاق والحصار الإسرائيلي. في واقع الأمر، تزداد الأوضاع المعيشية والاقتصادية تأزماً، ولا تظهر أي بوادر في الأفق لجهود إعادة إعمار من شأنها أن تخفف من وطأة الأوضاع على أهالي القطاع الذين بات عدد كبير منهم في عداد المشردين بعدما فقدوا بيوتهم بفعل القصف الإسرائيلي، ناهيك ببنية تحتية مدمرة، وظروف أسوأ بكثير مما عاشه أهل القطاع قبل عدوان الحادي عشر من مايو/ أيار 2021.

في ظل هذه الظروف الصعبة التي يعيشها الفلسطينيون في قطاع غزة، وبعد كل عدوان تشنه إسرائيل على القطاع، تبرز أسئلة عديدة، عن مستقبل القطاع وأهله. قد يظن المرء أنه بعد وقوع عدوان بالنطاق الذي شهدناه، وبعد كل التضحيات التي قدمها الفلسطينيون في غزة وسائر فلسطين، فإن القطاع قد يكون على موعد مع انفراجة ما، تخفف على الفلسطينيين هناك، وتزيح عنهم بعض أوزار الحياة في قطاعهم المحاصر، الذي أنذرت الأمم المتحدة في عام 2012 بأنه في طريقه ليكون «غير قابل للحياة» بحلول عام 2020.

اليوم، وبينما يلملم الفلسطينيون في قطاع غزة جراحهم، يتساءل بعضهم عن المخرج مما هم فيه، وعما إذا كان ثمة ضوء في نهاية النفق. ويزيد من وطأة هذه التساؤلات حجم الآلام التي عاشها أهل القطاع خلال العدوان الإسرائيلي، في ظل أداء غير مسبوق للمقاومة الفلسطينية، التي تمكنت من الضغط على «إسرائيل» بشكل لم تعهده الأخيرة منذ تأسيسها. فمنطقياً، بعد الأداء المشهود للمقاومة، وبعد إدخال «إسرائيل» في أزمة عميقة، توقع الفلسطينيون في القطاع تحسناً فورياً في الأوضاع التي تمس حياة الناس بشكل مباشر، كحرية التنقل والسفر، وتخفيف وطأة الإغلاق والحصار وآثارها على الاقتصاد والبنية التحتية.

لكن، بعد كل ما عاشه الفلسطينيون في القطاع واختبروه، تبدو أوضاع القطاع أبعد ما تكون عن أي تحسن. كما نجد عند النظر إلى الصورة الأكبر، أن الأوضاع في فلسطين عموماً تنذر بمزيد من التأزم، ومن المهم في هذا السياق أن لا يعزل قطاع غزة، وما يحصل فيه، عن سائر الأوضاع والتطورات الحاصلة في فلسطين كلها، حيث تستمر الاعتداءات الإسرائيلية على القدس، والشيخ جراح، وسلوان، ويستمر الاستيطان والقمع والتنكيل اليومي بحق الفلسطينيين أينما كانوا. استطاع الفلسطينيون خلال انتفاضتهم في مايو/أيار استعادة قدرتهم على الحشد العام وتحدي الاحتلال في كل زاوية من زوايا فلسطين التاريخية بأشكال غير مسبوقة. وحتى مع دخول المقاومة المسلحة في قطاع غزة المواجهة، لم ينحسر المد الشعبي لانتفاضة الوحدة ولم تخمد شرارتها. ولكن انتفاضة الوحدة ذاتها لم تكن الحدث غير المسبوق فقط في أيار، فبالإضافة إلى ذلك، برزت شعارات جديدة، تعكس رغبة عارمة لدى جيل كامل من الفلسطينيين في استعادة حيز السياسة والمقاومة والتحليل وتخيل المستقبل. انعكس ذلك في بعض الشعارات التي رفعها الفلسطينيون خلال الانتفاضة، وعلى رأسها «أن للنكبة الا تستمر».

برز هذا الشعار مكملاً لشعار «النكبة مستمرة» الذي رفعه الفلسطينيون على مدار العقود الماضية. ولكن بروز شعار «أن للنكبة ألا تستمر» خلال انتفاضة الوحدة عكس نضوج التحليل والرؤية والطموح السياسي لجيل من الفلسطينيين ظن كثيرون أنه لن يقدر على تكريس دوره في ظل حالة الجمود التي يشهدها النظام السياسي الفلسطيني برمته. يوفر مفهوما استمرار النكبة والدعوة لإنهائها فهماً أكثر عمقاً للتجربة الفلسطينية تحت الاستعمار الاستيطاني الصهيوني. فالنكبة لم تكن حدثاً وقع في الماضي وانتهى، بل أضحت سيرورة في امتداد وتطور على مدار عقود، حيث لم تتوقف إسرائيل» عن السعي لإكمال ما بدأت الصهيونية بفعله قبل عام 1948 وما تستمر بالعمل عليه اليوم، أي التهويد الكامل لفلسطين التاريخية، والمحو الكلي لوجود الفلسطينيين فيها. عبر هذا السياق فقط يمكن فهم الواقع الحالي الذي يعيشه الفلسطينيون تحت الاحتلال والاضطهاد في الشيخ جراح، والعراقيب، وسلوان، وفي الضفة الغربية، حيث يستمر الاستيطان، وفي قطاع غزة كذلك.

> **بعد كل ما عاشه الفلسطينيون في القطاع، تبدو أوضاع غزة أبعد ما تكون عن أي تحسن**

ففي قطاع غزة اليوم يركز على جملة السياسات التي فرضت بعد انتخابات عام 2006 واستيلاء حماس على السلطة في غزة في صيف 2007، إلا أن جذور سياسات الإغلاق والحصار تعود إلى أقدم من تلك اللحظة بكثير، وخصوصاً في مطلع التسعينيات عندما عملت إسرائيل على توظيف سياسات الإغلاق كأوراق ضغط على الفلسطينيين للي ذراع الانتفاضة وعزل الجماعات الفلسطينية عن بعضها البعض.

فوق هذا كله، يعد قطاع غزة اليوم من أكثر الأماكن اكتظاظاً بالسكان في العالم، حيث يشتمل في مدى إحدى أعلى نسب الكثافة السكانية على مستوى عالمي. يصل معدل الكثافة السكانية في القطاع اليوم إلى أكثر من 6000 إنسان في الكيلومتر المربع الواحد، وفي بعض مخيمات اللاجئين، مثل مخيم الشاطئ، تصل الكثافة السكانية إلى 170,000 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد. وفقاً لتوقعات الأمم المتحدة، من المرجح أن يتضاعف عدد سكان القطاع إلى 4,4 ملايين نسمة بحلول عام 2050، بما سيزيد معدل الكثافة السكانية إلى أكثر من 12.000 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد.

تشير هذه المعطيات إلى حقيقة مهمة، مفادها أن التحديات الجمة التي يواجهها القطاع اليوم، لا تختلف في جوهرها عن سائر التحديات التي يواجهها الفلسطينيون في بقية مساحات تاسعة من فلسطين، وطرد وتهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين من مدنهم وقراهم، وسرقة ممتلكاتهم ومصادرتها. في ذلك السياق، تشكل قطاع غزة، باعتباره الإقليم الجغرافي الوحيد الذي لم يغزُه الصهاينة من الساحل الفلسطيني، وهجر إليه أكثر من 200 ألف فلسطيني، بالإضافة إلى 100 ألف من سكان المدن والقرى الموجودة بين ثناياه.

يقوم قطاع غزة اليوم على مساحة 1 بالمائة من مساحة فلسطين التاريخية، ويعيش فيه أكثر من 2,2 مليون فلسطيني، أغلبيتهم من اللاجئين الذين هجروا من مدن وقرى متاخمة للجدار العازل الذي يفصل القطاع عن سائر فلسطين التاريخية. ومنذ ولادة القطاع، تعرض لسلسلة احتلالات عسكرية إسرائيلية اتخذت أهله بالقتل والأسر والجراح، ولزيادة الطين بلة، قامت إسرائيل باستيطان مساحات كبيرة من قطاع غزة بعد احتلالها له عام 1967، حيث أقامت مستوطنات يهودية على ربع مساحة قطاع غزة، لتزاحم الفلسطينيين في منافعهم المزدحم.

خلال العقود الماضية، بات قطاع غزة بمثابة دراسة الحالة لسياسات الإفقار التنموي المتعمدة والممنهجة على يد قوة استعمار استيطاني تسعى للمحو والإبادة البطيئة لضحاياها. ومع كون الخطاب حول الحصار المفروض على قطاع غزة اليوم يركز على جملة السياسات التي فرضت بعد انتخابات عام 2006 واستيلاء حماس على السلطة في غزة في صيف 2007، إلا أن جذور سياسات الإغلاق والحصار تعود إلى أقدم من تلك اللحظة بكثير، وخصوصاً في مطلع التسعينيات عندما عملت إسرائيل على توظيف سياسات الإغلاق كأوراق ضغط على الفلسطينيين للي ذراع الانتفاضة وعزل الجماعات الفلسطينية عن بعضها البعض.

فوق هذا كله، يعد قطاع غزة اليوم من أكثر الأماكن اكتظاظاً بالسكان في العالم، حيث يشتمل في مدى قدرة القطاع كحيز جغرافي على استيعاب ساكنيه، وتوفير ظروف الحياة الإنسانية الكريمة لهم فيه، وإتاحة المجال للنمو السكاني الطبيعي داخل حدوده، وهي أمور لا يمكن للقطاع بمساحته وموارده شبه المعدومة تقديمها لساكنيه. وهنا تبرز الحاجة لإنهاء النكبة، لا كحاجة أخلاقية فحسب، حيث تكون العودة تكريساً لاستعادة الحق، بل كحاجة عملية وإنسانية، إذ لا يستقيم أن يعيش الفلسطينيون رهائن مخيماتهم للأبد، بينما يتنعم الإسرائيليون من بروكلين بفلسطين وخيراتها.

كل مكان. ففي نهاية المطاف، ومهما تعددت السياقات، تبقى النكبة العامل المشترك الذي يجمع بين كافة تجارب الفلسطينيين في أماكن تواجدهم المختلفة. فاستمرار قطاع غزة بشكله «غير القابل للحياة»، على حد وصف الأمم المتحدة، نتيجة مباشرة لذات السياسات التوسعية والإبادية الصهيونية التي تسعى لاستيطان الضفة، ولطرد الفلسطينيين من الشيخ جراح وسلوان، والتي تهدم قرى النقب تارة تلو أخرى.

في المحصلة، قطاع غزة بحاجة ماسة لحلول فورية لقائمة طويلة من المشاكل التي يواجهها اليوم، مثل حرية الحركة والتنقل، والحق في المياه، والكهرباء، والتغذية، وما إلى ذلك. لكن في نهاية المطاف، يواجه القطاع تحديات وجودية، تتمثل في مدى قدرة القطاع على البقاء كمكان صالح للعيش، وهو ما يستدعي بالضرورة إنهاء النكبة، وإنهاء الاحتلال، وتفكيك نظام الفصل العنصري الإسرائيلي، وإعادة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها قسراً.

الضفة نحو كانتونات معزولة ومفككة

بدأ تنفيذ المشروع الصهيوني بتفكيك الضفة الغربية جغرافياً وسكانياً واقتصادياً بعد نهاية حرب عام 1967 واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، بطرح ما سمي خطة إيغال آلون والتي تسعى للسيطرة الإسرائيلية على الحد الأقصى من الجغرافيا الفلسطينية بالضفة مقابل تخلي إسرائيل عن عبء إدارة الحد الأقصى من المواطنين الفلسطينيين

تخصص إسرائيل المليارات سنويا لشراء اراضي الفلسطينيين (جعفر الشيخ/ فرانس برس)

عادل شديد

في الوقت الذي اعتقدت فيه قيادة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية أن لانسحاب قوات الاحتلال والمستوطنين من مناطق الضفة الغربية، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، كانت حكومات إسرائيل تسابق الزمن مستغلة المفاوضات لخلق واقع جغرافي سكاني معقد في الضفة يمنع إقامة دولة فلسطينية، بدءاً من حكومة إسحق رابين التي وقعت اتفاقية أوسلو مع منظمة التحرير في عام 1993 حين كان عدد المستوطنين اليهود في الضفة قرابة المائة ألف مستوطن، وحتى آخر حكومة بزعامة المستوطن نفتالي بينت، الذي يعتبر من أشد معارضي اتفاقية أوسلو رغم ما عليها من ملاحظات، ووصل عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية إلى أكثر من ثلاثة أرباع المليون.

بدأ تنفيذ المشروع الصهيوني بتفكيك الضفة الغربية جغرافياً وسكانياً واقتصادياً بعد نهاية حرب عام 1967 واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، بطرح ما سمي خطة إيغال آلون والتي تسعى للسيطرة الإسرائيلية على الحد الأقصى من الجغرافيا الفلسطينية بالضفة مقابل تخلي إسرائيل عن عبء إدارة الحد الأقصى من المواطنين الفلسطينيين، عبر إقامة حدود آمنة لإسرائيل مع الأردن، على أن تشمل تلك المنطقة الآمنة جميع المناطق الممتدة من نهر الأردن شرقاً وحتى المنحدرات الشرقية لجبال الضفة الغربية، بدءاً من جبال الخليل جنوبي الضفة الغربية حتى نابلس وجنين بالشمال، وتشمل خطة آلون ضم مدينة القدس إلى إسرائيل، وضم مجمع عصيون الاستيطاني الواقع بين محافظتي الخليل وبيت لحم، لضمان حشر الكتلة السكانية الفلسطينية في شريط طولي ضيق محاصر من الشرق والغرب بكتل استيطانية وعسكرية، فيما يتم فصله بمجمع عصيون والقدس، والذي سيمنع التمدد والتواصل الطبيعي السكاني بين محافظات الضفة.

من أجل تنفيذ مشروع آلون، أصدرت سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي مئات القرارات والأوامر العسكرية لمنع البناء والزراعة والاستثمار في تلك المناطق التي يشملها مخطط آلون، وبررت سلطات الاحتلال تلك القرارات والسياسات في حينه بمبررات واهية، سواء بالادعاء أنها محميات طبيعة أو مناطق أثرية أو لدواعٍ أمنية لتمكين الاحتلال من قمع أي انتفاضة فلسطينية، مع أن الهدف كان سياسياً بامتياز والمتمثل بتفكيك المجتمع الفلسطيني وتحويله إلى جماعات منفصلة معزولة غير قادرة على التعبير عن ذاتها قومياً ودولاتياً مستقبلاً.

> لعبت اتفاقية أوسلو دوراً مهماً في حشر الشعب الفلسطيني في كانتونات مغلقة

بموازاة ذلك بدأت جماعة غوش إيمونيم الاستيطانية ببناء أولى المستوطنات في الخليل في عام 1968، مستغلة أزمة التناقضات والمحاور داخل حزب العمل الحاكم بين شمعون بيرس وإسحق رابين، ودعم بيرس المستوطنين في البناء الاستيطاني في الخليل رغم تحفظ رابين خشية من أن يعيق أي تسوية سياسية مستقبلاً، وألا تصبح الضفة عبئاً سياسياً أمنياً اقتصادياً ديمغرافياً على إسرائيل.

شكلت الانتخابات الإسرائيلية بعام 1977 وصعود اليمين الأيديولوجي للحكم بزعامة مناحيم بيغن، محطة مهمة في المشروع الاستيطاني بالضفة، وتصاعدت عمليات سرقة واغتصاب الأراضي وبناء المستوطنات، واستغل أرئيل شارون موقعه كوزير للجيش في بداية الثمانينيات لإقامة عشرات المعسكرات الجديدة التي تم تحويلها لمستوطنات، وشجع شارون المستوطنين على سرقة الأراضي بالقوة، وقدم لهم الدعم المادي والأمني، إلى أن قام شارون في بداية التسعينيات حين كان وزيراً للإسكان بالإعلان عن مشروعه الذي تمت تسميته بمشروع النجوم السبعة، وأثناء الإعلان عن المخطط قال شارون حرفياً إنه بغض النظر عن أية تسوية مع الفلسطينيين مستقبلاً، سأجعل الخطة أمراً واقعاً لا رجعة عنه، وسارت مستوطنات الضفة مع إسرائيل برباط متين لا يمكن إضعافه.

تضمنت خطة النجوم السبعة لشارون إقامة 6 مستوطنات على الجهة الغربية للضفة لطمس حدود الـ1967، وربط كل مستوطنات الضفة حتى الصغيرة منها مع إسرائيل، انسجاماً مع نظرية الربط والتفكيك التي تبنتها إسرائيل، بربط كل التجمعات الاستيطانية في فلسطين التاريخية من البحر إلى النهر مع بعضها البعض، وتفكيك كل التجمعات الفلسطينية عن بعضها وتحويلها إلى كانتونات ومعازل متناثرة في بحر كبير من السيطرة الإسرائيلية، وشملت خطة النجوم السبعة إبقاء وتوسيع التجمع الاستيطاني اليهودي في مدينة الخليل، والذي تبنته رسمياً حكومة بنيامين نتنياهو برفضها الحديث عن إخلاء مستوطني الخليل في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، التي جرت برعاية وزير الخارجية الأميركي جون كيري بفترة الرئيس الأميركي باراك أوباما.

لعبت اتفاقية أوسلو دوراً مهماً في تجميع وحشر الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية في معازل وكانتونات مغلقة غير مسموح لها بالتوسع، ليس فقط بسبب الشوارع الالتفافية والمستوطنات والمعسكرات، إنما بسبب تقسيمات أراضي الضفة لمناطق ألف وباء وجيم، حيث شكل قبول منظمة التحرير لتلك التقسيمات، وخاصة منطقة جيم التي تصل مساحتها إلى 62% من الضفة، وذات الصلاحيات والسلطات الأمنية والمدنية وأمور التنظيم والبناء الخاضعة تحت سلطة الحكم العسكري الإسرائيلي، إذاً وقعت قيادة منظمة التحرير في الفخ والزمت نفسها باتفاقية تمنع عليها البناء والعمل في تلك المناطق، واستغلته حكومات إسرائيل لبناء وتوسيع مستوطناتها، وتطويق التجمعات الفلسطينية بالمستوطنات الإسرائيلية وتحويل التجمعات الفلسطينية إلى جزر مفككة متناثرة اجتماعياً وجغرافياً واقتصادياً، حيث تتحكم إسرائيل بالحركة والتنقل بين التجمعات الفلسطينية، والأخطر حين نصبت بوابات حديدية على مداخل كل مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية تغلقها متى تشاء، لتتحول إلى أقفاص وسجون كبيرة.

استغلت حكومات أرئيل شارون وبنيامين نتنياهو التحول السلبي في المواقف الأميركية اتجاه القضية الفلسطينية، واستفاد رئيس الحكومة الإسرائيلية أرئيل شارون من اعتراف الرئيس الأميركي جورج بوش الابن بالكتل الاستيطانية وبقائها في أي تسوية سياسية، ووظف شارون ذلك لتوسيع المستوطنات وتسمينها وزيادة عدد الكتل الاستيطانية والتي أصبح عددها أكثر من 7 كتل موزعة على كل أنحاء الضفة الغربية، تضم بداخلها أكثر من 750 ألف مستوطن يحيطون بالتجمعات الفلسطينية من كل الجهات، كما استفادت حكومة بنيامين نتنياهو من اعتراف الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالمستوطنات، مما دفع حكومة نتنياهو لإقرار مئات المشاريع الاستيطانية الجديدة لخلق الواقع الذي تحدث عنه أرئيل شارون بتفكيك التجمع الفلسطيني جغرافياً وسكانياً وربط كل التجمعات اليهودية من البحر إلى النهر لمنع إقامة أي كيان فلسطيني مهما كان.

وفي نفس السياق، خصصت حكومات إسرائيل منذ عام 2015 مليار دولار سنوياً لشراء أراض وعقارات فلسطينية وازداد عدد الجمعيات الاستيطانية العاملة في الضفة، بالمقابل ازدادت التقييدات على البناء والعمل الفلسطيني، حيث بات الفلسطيني موجوداً في سجون كبيرة تحت التحكم الإسرائيلي، وأقرت حكومة نتنياهو نهاية عام 2019 إقامة وتوسيع شبكة طرق وأنفاق جديدة في كل أنحاء الضفة بقيمة تزيد على 300 مليون دولار، لإحكام تفتيت التجمعات الفلسطينية وجعل التنقل من بين المعازل الكانتونات الفلسطينية وإسرائيل أسهل بكثير من التنقل بين المعازل الفلسطينية، وكان التطوّر الأهم في هذا الجانب قيام الصندوق القومي اليهودي الكبرى كبيمت بتخصيص 1,2 مليار دولار لشراء أراض بالضفة الغربية بعد توقف استمر لعدة سنوات، حيث انحصر موضوع الاستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية بالفترة الماضية بيد الحكومة ومؤسساتها فقط، ونجحت في خلق واقع يمنع إقامة أي كيان فلسطيني وهذا ما تم التأكيد عليه من قبل وزير الخارجية الإسرائيلي الحالي يائير لبيد أمام مجموعة من وزراء الخارجية الأوروبيين حين أخبرهم أن الحديث عن حل الدولتين لم يعد مجدياً ولا قيمة له، كما أن منع إسرائيل إجراء الانتخابات الفلسطينية العامة في القدس، في الوقت الذي تسمح فيه إسرائيل بإجراء الانتخابات البلدية والمحلية، وتعترف بنتائجها بغض النظر عن توجهات وماض وانتماء الجهة الفائزة، وتقديم التسهيلات لها يكشف حقيقة المشروع السياسي الإسرائيلي للضفة، في المقابل لا توجد أستراتيجية فلسطينية وطنية شاملة لمواجهة المخطط الإسرائيلي، مما سهل نجاح المشروع الإسرائيلي ولو على المدى القريب، حيث الكثير من الشواهد التي تؤكد ذهاب الضفة نحو حل الكانتونات وتفكيك المبنى الاجتماعي والسياسي والجغرافي والاقتصادي للضفة الغربية.

خطة النجوم السبعة

تضمنت خطة النجوم السبعة لأرائيل شارون إقامة 6 مستوطنات على الجهة الغربية للضفة الغربية لطمس حدود العام 1967، وربط كل مستوطنات الضفة حتى الصغيرة منها مع إسرائيل، انسجاماً مع نظرية الربط والتفكيك التي تبنتها إسرائيل، بربط كل التجمعات الاستيطانية في فلسطين التاريخية من البحر إلى النهر مع بعضها البعض، وتفكيك كل التجمعات الفلسطينية عن بعضها وتحويلها إلى كانتونات ومعازل متناثرة في بحر كبير من السيطرة الإسرائيلية، والتي تبنته رسمياً حكومة بنيامين نتنياهو برفضها الحديث عن إخلاء مستوطني الخليل في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، التي جرت برعاية وزير الخارجية الأميركي جون كيري بفترة الرئيس الأميركي باراك اوباما.

عولمة السرديّة الصهيونيّة... اغتيال الوجود الفلسطيني

تامر خرمه

المقاومة الشعبيّة التي شهدتها الأراضي الفلسطينيّة المحتلة في شهر أيّار/ مايو الماضي أعادت تسليط الضوء على وحدة الأرض والشعب القضيّة، كما أعادت الاعتبار في ذات الوقت إلى هذه القضيّة على المستوى الأممي. هذا بالطبع لم يرق لدولة الاحتلال وكارتيلات اللوبي الصهيوني المتفشيّة في كافّة أنحاء العالم، فكان من الطبيعي أن ينخرط الإعلام الإمبريالي في لعبة الأيادي القذرة التي يمارسها الاحتلال، لتقويض الرواية الفلسطينيّة، وقلب الحقائق، عبر العزف مجدداً على أوتار «الإرهاب» و«معاداة الساميّة»! على أيّة حال، لم تكن السلطة التي يفرضها اللوبي الصهيوني على وسائل الإعلام الغربي كافية للحيلولة دون خروج مسيرات التضامن في كثير من أنحاء العالم، حيث لم يعد بالإمكان الاستمرار بلعبة «غسل الأدمغة» بذات الأساليب القديمة، فكان لا بد - بالنسبة لمزوّري الحقائق - من بسط ظلالهم على وسائل التواصل الاجتماعي، فبدأت هذه المنصات، وعلى رأسها موقع «فيسبوك»، بحذف المنشورات والحسابات التي تبدي تأييداً لحقوق الشعب الفلسطيني، أو أيّ شكل من أشكال التعاطف مع قضيّته!

صهينة الإعلام و«الإنترنت»

رغم هذا، لم يكن إعلام الاحتلال راضياً بما فيه الكفاية عن انحياز منصات التواصل الاجتماعي السافر لروايته ومزاعمه، صحيفة «تايمز أف اسرائيل»، مثلاً، نشرت في عددها الصادر في الثالث من شهر يوليو/ تموز الجاري مقالاً بعنوان: «هل تحظر منصات التواصل الاجتماعي التوعية بالهولوكوست إلى جانب خطاب الكراهية؟»، حيث زعم المقال أن إدارة «فيسبوك» تقوم بحذف منشورات وحسابات تهدف إلى «التوعية» بسبب «عدم تمييز» الخوارزميات بين هذا الأمر وبين «إنكار الهولوكوست»! التباكي على «الهولوكوست»، واتّهام المقاومة بـ «الإرهاب»، واللعب على حبال «معاداة الساميّة»، وما إلى ذلك من وسائل مستهلكة، كانت - كالعادة - الذرائع المجترّة التي قدمتها الحركة الصهيونيّة لحلفائها الغربيين، لاتخاذ إجراءات تدعم الرواية المضادّة لحقوق الشعب الفلسطيني، وتصوّر النكبة المستمرّة على أنها مجرّد «صراع» بين «ضحايا الهولوكوست» و«التنظيمات الإرهابيّة»، الحكومة الائتلافية الألمانية، على سبيل المثال، وافقت في بداية يونيو/ حزيران الماضي على حظر علم حركة حماس، مبرّرة قرارها بأنّه «علامة على احترام المواطنين اليهود في أعقاب الهجمات المعادية للسامية المرتبطة بأعمال العنف في الشرق الأوسط الشّهر الماضي». صحيفة «فيلت آم سونتاغ» نقلت عن نائب المتحدث باسم البرلمان عن الاتحاد الديمقراطي المسيحي «لا نريد رفع أعلام المنظمات الإرهابية على الأراضي الألمانية!». الهيمنة الصهيونيّة على قرارات الحكومات الإمبرياليّة وإعلامها الغربي نتيجة طبيعيّة، رغم كل شيء، عن تحالف وجهي العملة الواحدة الممتد حتى إلى ما قبل «وعد بلفور». وكثيرة هي المحطات التي شهدت قمع الصحافيّين المنحازين إلى الحقيقة في ظل الحكومات البرجوازيّة «الديمقراطيّة». الصحافي السويدي دونالد بوستروم مثلاً، والذي كان قد كشف جريمة سرقة أعضاء الأسرى الفلسطينيّين في سجون الاحتلال عام 2009، ونشر مقالته في صحيفة «أفتون بلاديت»، انتهى به المطاف آنذاك إلى تقويض عمله في الصحيفة، نتيجة ضغط اللوبي الصهيوني، والشركات المعلنة المرتبطة به!

سرقة التاريخ والهويّة

تزوير الحقائق لا يقتصر على ممارسات الاحتلال واللوبي الصهيوني في ساحة الإعلام اليوم. هذه اللعبة كانت قد سبقت حتى وجود الاحتلال. الحركة الصهيونيّة استندت منذ البداية إلى سرديّة غيبيّة أسطوريّة، تعتبر هذه الأرض حقاً «إلهيّاً» لليهود، بل وتعتبر اليهود شعباً واحداً متجانساً، له تراثه المشترك، بل وأنّه امتداد بيولوجي للعبرانيّين، أو ما يسمى بـ «بني اسرائيل». الصهاينة الوافدون إلى فلسطين من شتى بقاع الأرض، والذين لا يوجد ما يربط بينهم حضارياً، أو ما يميزهم عن غيرهم من شعوب العالم، كانوا وما زالوا يحاولون إلصاق أنفسهم بتاريخ المنطقة، في محاولة يائسة شرسة، لتسويق مشروعهم الاستعماري على أنّه «وجود طبيعي لشعب «ينتمي» إلى هذه الأرض»!

وهكذا، عمدت الصهيونيّة إلى سرقة حتى التراث الفلسطيني.. سرقوا الموسيقى والفن، كالدبكة والدلعونا، وحتى النبات، فباتت شقائق النعمان وشجرة الزيتون تروّجان عالمياً على أنهما من رموز تراثهم المزعوم. كما سرقوا الثوب الفلسطيني، الذي ارتده موظفات شركة «ال عال» على أنه زيّ «إسرائيلي». المطبخ الفلسطيني أيضاً لم يسلم من السرقة، فلا تزال الصهيونيّة تروّج للفلافل، والحمص، والفول، والزعتر، والزيتون، عالمياً، على أنها أطباق «إسرائيليّة». حتى الملوخيّة والخبيزة، يسوّقها بعض من يدعون أنفسهم «صنّاع المحتوى» على مواقع مثل «ويكيبيديا» على أنها من «التراث الإسرائيلي». الأمر وصل بهم إلى اعتبار «الخبيزة» تحديداً وجبةً ما يسمى بـ «يوم الاستقلال»! أسطورة يحاول مختلقوها فرضها واقعاً مادياً، والاحتلال لا يكتفي بسرقة الأرض، بل يتجاوز ذلك إلى تزوير التاريخ، وسرقة الهويّة، في سياق النكبة المستمرّة، التي تستهدف الوجود الفلسطيني، وتهدد مستقبل المنطقة بل والعالم بأسره، عبر الهيمنة الصهيونيّة على كافّة دوائر صنع القرار، ومنابر الإعلام. لكن الكارثة تتجاوز الصهيونيّة إلى امتداداتها من رجعيّات عربيّة، لا تخجل من الإمعان في جرائم التطبيع التي وصلت إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي غير المشروط.. هذا ما تواجهه المقاومة الشعبيّة الفلسطينيّة، التي لا تملك إلا خيار الاستمرار حتى العودة والتحرير.

سحب هويات المقدسيين: ترانسفير «ناعم» لتهويد القدس

منذ بداية احتلال القدس عام 1967 وحتى عام 2020، ألغت سلطات الاحتلال إقامة 14,701 فلسطيني من القدس الشرقية، بذريعة أن البيانات عن مصادرة وإلغاء بطاقات الهوية المقدسية تستند بشكل أساسي إلى ما يتم الإعلان عنه رسمياً من قبل وزارة داخلية الاحتلال، وإذا أخذ بعين الاعتبار أن جزءاً من الرقم المذكور أعلاه يمثل هويات أرباب الأسر؛ فإن هذا يعني غالبيّة سحب هوية الأفراد المسجلين ضمن هوية رب الأسرة بشكل تلقائي؛ وعليه فإن عدد المقدسيين الذين تم سحب هوياتهم أعلى من هذا الرقم بكثير.

ما سبق يأتي في سياق مخططات تهدف إلى تخفيض نسبة الفلسطينيين في المدينة من إجمالي عدد السكان. كما تسعى سلطات الاحتلال لعزل تجمعات سكانية فلسطينية كبيرة في القدس، بهدف حسم الصراع الديمغرافي في المدينة لصالحها. وترد تقارير عن مخططات إسرائيلية تطرح تصورات للتخلص من تجمعات سكنية فلسطينية يصل عدد سكانها إلى 140 ألف مقدسي يقطنون في بلدات وأحياء مثل كفر عقب، وسميراميس، وأم الشرايط، ومخيم شعفاط، والزعيم، والعيسوية، وغيرها. وتهدف المخططات الاستعمارية إلى عزل هذه الأحياء عن مركز المدينة، وتقليص الوجود الديمغرافي الفلسطيني فيها إلى أدنى نسبة.

تصادر إسرائيل أراضي المقدسيين لحسم المعركة الديمغرافية (مصطفى الخاروف/الأناضول)

مليحة مسلماني

تعتبر مسألة سحب هويات الفلسطينيين المقيمين في القدس واحدة من أخطر السياسات الاستعمارية الهادفة إلى تهويد المدينة ديمغرافياً، والتي تأتي جنباً إلى جنب مع سياسات تهويدها ثقافياً ودينياً. وسحب الهويات، أو إلغاء الإقامة، ما هو إلا شكل «ناعم» من أشكال التهجير المستمرة منذ النكبة، إذ لا يتم عبر الحرب والسلاح وإنما عبر سن «قوانين» تشرعن عملية التهجير هذه، خصوصاً أنه ترافقها ممارسات استعمارية أخرى أبرزها، فرض تعقيدات كثيرة على حياة المقدسيين لاسيما في الجانب الاقتصادي، وفيما يتعلق بالمعاملات الضرورية (مثل استصدار أو تجديد بطاقة الهوية)، وسياسة هدم البيوت، ومخططات تهجير عائلات فلسطينية من المدينة، كما هو الحال مؤخرًا في حي الشيخ جرّاح، الأمر الذي فجّر هبّة شعبية واسعة شملت مدن فلسطين المحتلة، رافقتها معركة «سيف القدس» التي قامت بها فصائل المقاومة في غزة.

منذ بداية احتلال القدس عام 1967 وحتى عام 2020، ألغت سلطات الاحتلال إقامة 14,701 فلسطيني من القدس الشرقية، وذلك بحسب وزارة داخلية الاحتلال. يذكر هنا أن البيانات عن مصادرة وإلغاء بطاقات الهوية المقدسية تستند بشكل أساسي إلى ما يتم الإعلان عنه رسمياً من قبل وزارة داخلية الاحتلال، وإذا أخذ بعين الاعتبار أن جزءاً من الرقم المذكور أعلاه يمثل هويات أرباب الأسر؛ فإن هذا يعني غالبيّة سحب هوية الأفراد المسجلين ضمن هوية رب الأسرة بشكل تلقائي؛ وعليه فإن عدد المقدسيين الذين تم سحب هوياتهم أعلى من هذا الرقم بكثير.

> الفروقات بين «الجنسية» و«الإقامة الدائمة» في دولة الاحتلال كثيرة وتعكس سياسات استعمارية وتمييزية

في ذلك حق الترشح لعضوية البرلمان «الكنيست» والتصويت في الانتخابات العامة، إضافة إلى حق الحصول على الخدمات والمخصصات الحكومية وأبرزها التأمين الصحي. ويستطيع الإسرائيلي (حامل الجنسية) الإقامة في أي دولة في العالم دون أن يفقد حقه في العودة إلى «إسرائيل» متى شاء ذلك، كما لا يفقد الجنسية الإسرائيلية. أما «المقيم الدائم» أي المواطن المقدسي، فهو لا يملك الجنسية الإسرائيلية، ولا حتى الحق في التصويت في الانتخابات العامة. وبطبيعة الحال فإن المقدسيين لا يرغبون في المشاركة في الانتخابات الإسرائيلية حتى وإن «مُنحوا» هذا الحق، فالعلاقة التي تربطهم بدولة الاحتلال هي علاقة مستعمَر مقابل مستعمِر، لا مواطن مقابل دولة.

غير أن المقدسي بصفته «مقيماً» في الاعتبارات القانونية الاستعمارية فإنه يبقى ملزماً وبشكل مستمر بإثبات «إسرائيل» حتى يتمكن من استصدار أو تجديد بطاقة الهوية، ووثائق السفر، وتسجيل الزواج والأولاد وغيرها من المعاملات الضرورية، وكذلك من أجل الحصول على حقوقه في التأمين الصحي ومخصصات الأولاد، والتقاعد، وتعويضات البطالة وغيرها. ولأجل الحصول على أي مما سبق فإن على المقدسي إثبات أن مكان سكناه خلال السنوات الـ7 الماضية كان في القدس، ويجب عليه إبراز مستندات مثل ضريبة الأرنونا»، وفواتير الكهرباء والمياه، وعقود الإيجار، وشهادات الولادة لإثبات أن أولاده وُلدوا في القدس، والشهادات المدرسية لإثبات أن الأولاد يتعلمون في مدارس بالقدس، وغيرها من الوثائق. يضاف إلى ما سبق سياسات التمييز في القوانين وفي تطبيقها، كما سيأتي.

شرعنة الترانسفير عبر «القوانين»

ويهدف تسهيل التطبيق العملي لسياسات التهجير للمقدسيين، وحسم الصراع الديمغرافي على الأرض لصالح الاحتلال، تستند سلطات الاحتلال إلى سلسلة من الأنظمة والقوانين والأحكام العنصرية، وأبرزها قانون العودة (1950)، والذي يمنح كل يهودي في العالم حق الهجرة إلى «إسرائيل» والحصول تلقائيًا على الجنسية فور وصوله. وهناك قانون الجنسية (المواطنة) (1952) والذي يفصل التشريعات الخاصة بمسائل الهجرة، وينص على حق اليهود بالقدوم إلى «إسرائيل»، وعلى التكفل بتسهيل هجرتهم. وتنص المادة 1/أ على أن اليهود الذين يحصلون على الجنسية الإسرائيلية لا يتوجب عليهم التخلص من جنسياتهم الأصلية؛ بينما تحرم المادة (3) من القانون ذاته الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون في فلسطين قبل عام 1948 من حقهم في الحصول على الجنسية أو الإقامة في «إسرائيل». وتنص المادة (11) من قانون الجنسية على إلغاء المواطنة بسبب «خيانة الأمانة» أو عدم الولاء للدولة». وتشمل «خيانة الأمانة» كل من يحصل على الإقامة الدائمة في واحدة من تسع دول عربية وإسلامية (المدرجة في القانون) إضافة إلى قطاع غزة)، دون الحاجة لتوافر مسوغات جنائية. ويمنح هذا القانون المحاكم الحق بإسقاط الجنسية الإسرائيلية عن المدانين «بالإرهاب» و«التجسس» و«الخيانة» و«مساعدة العدو» في وقت الحرب، في حال طلبت وزارة الداخلية منها القيام بذلك كجزء من عقوبة جنائية.

هناك كذلك القانون الخاص بالبطاقة المغنطة (البيومترية) الصادر عام 2009، والذي يفرض على سكان القدس استبدال بطاقات إقاماتهم الورقية «الزرقاء» ببطاقات «ذكية»، والتي من خلالها يمكن لسلطات الاحتلال استعراض كافة المعلومات عن حاملي هذه البطاقة، من بينها ملامح وجوههم وبصماتهم وأماكن إقامتهم وتنقلاتهم وغيرها. وبالتالي يمكن عبر هذه البطاقات المغنطة حصر الموجودين داخل القدس، وأولئك الذين يحملون هوية القدس ويسكنون خارجها؛ كمقدمة لإلغاء إقاماتهم وطردهم من المدينة.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

العربي الجديد
الأحد 25 يوليو/ تموز 2021 م 15 ذو الحجة 1442 هـ
العدد 73 السنة السابعة
Sunday 25 July 2021

بالصورة

تتخوف المؤسسة الإسرائيليّة، خصوصًا في أعقاب العدوان الأخير على غزة ومدينة القدس، من إقدام شركات ومؤسسات عالميّة على مقاطعة إسرائيل والتجاوب مع حملات الـBDS العالميّة

حركات المقاطعة تضغط على المؤسسات الغربية لوقف دعمها لإسرائيل (فيكتور زيكوفيكش/الأناضول)

«برشلونة» و«بن أند جيري» يعيدان مقاطعة إسرائيل

ربيع عيد

أثار قرار نادي برشلونة الرياضي لكرة القدم بعدم إجراء مباراة ودية في مدينة القدس المحتلة مع الفريق الإسرائيلي «بيتار يوروشلايم»، وقرار شركة «بن أند جيري Ben & Jerry›s» العالميّة للبوظة بعدم بيع منتجاتها في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة، تفاعلات سياسيّة في إسرائيل وتغطية إعلاميّة عالميّة، أعادت فيها إلى الواجهة قضية مقاطعة إسرائيل دوليًا بسبب جرائم الاحتلال وسياسته العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني.

جاء قرار نادي برشلونة في الخامس عشر من يوليو/ تموز بإعلانه عدم إجراء المباراة التي كان من المزمع أن تُجرى في استاد «تيدي» في القدس المحتلة يوم 4 أغسطس/ آب المقبل، بعد توجّهات فلسطينيّة عديدة طالبت الفريق بإلغاء المباراة «لما يمثله هذا الفريق من مظاهر عنصريّة وما يحمله جمهوره من أفكار عدائية تجاه كل ما هو عربي وفلسطيني في البلاد»، بحسب رسالة النائب سامي أبو شحادة، عن التجمع الوطني الديمقراطي، لإدارة الفريق، والتي أرسلت باسمه واسم رابطة مشجعي فريق برشلونة في فلسطين (عرب بلوغرانا). وأشار أبو شحادة في رسالته إلى أن المباراة ستقام في استاد «تيدي» المقام على أراضي قرية المالحة الفلسطينية المهجرة، وأن «هناك لاجئين من هذه القريّة يعيشون بعيدًا عن الملعب بضعة كيلومترات فقط ويمنعون من الوصول إلى الملعب وليس فقط من العودة إلى قريتهم وفقًا لقرار الأمم المتحدة».

أمّا شركة «بن أند جيري» للبوظة، فأعلنت، مساء يوم الإثنين، التاسع عشر من يوليو/ تموز، عن إيقاف بيع منتوجاتها في ما سمّته عبر بيان رسمي من الشركة: «الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة»، تقصد بها المستوطنات الإسرائيليّة المقامة على الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام 1967، كون ذلك «يتعارض مع قيمنا. لدينا شراكة طويلة الأمد مع صاحب الامتياز الذي ينتج الآيس كريم الخاص بنا في إسرائيل ويوزعها في المنطقة. أبلغناه بأننا لن نجدد الاتفاقية عندما تنتهي صلاحيتها في نهاية العام المقبل». ويأتي قرار الوقف، بحسب صاحب حق الامتياز للشركة للبيع في إسرائيل، في أعقاب رفضه عدم البيع في ما سماه جميع الأراضي الإسرائيليّة، محتسبًا الأراضي المحتلّة عام 67، وذلك بعدما طلبت منه الشركة الأم ذلك، الأمر الذي سيوقف التعامل مع صاحب حق الامتياز في غضون عام ونصف، وستقوم الشركة بترتيبات جديدة.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

مسيرات مؤيدة للفلسطينيين في فرنسا (اليان بيتون/Getty)

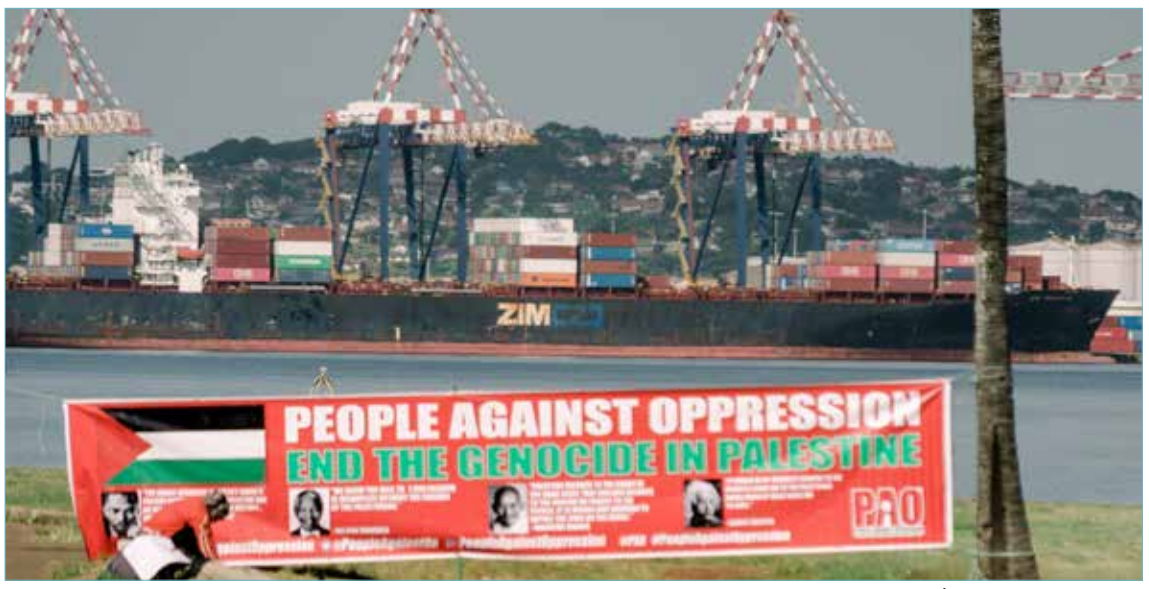

اعتراض على رسو سفن شحن إسرائيلية في جنوب افريقيا (فرانس برس)

شركة «بن اند جيري» منعت بيع منتوجاتها في المستوطنات (احمد غرابلي/فرانس برس)

الغى نادي برشلونة مباراته الودية في القدس المحتلة (كيك رينكون/Getty)

الشركة الاميركية تستعد لإجراءات قاسية من اصدقاء إسرائيل (كريستسان بو تيك/Getty)

الاستراتيجية الصهيونية في فلسطين

ماجد عزام

مرّت الاستراتيجية الصهيونية في فلسطين بعدة تحولات تاريخية تتعلق أساساً باختلاف الظروف السياسية والجغرافية والجيو سياسية، إلا أنها استندت دائماً على قاعدة استخدام القوة الجبرية والقهرية القائلة «وإن ما لا يتحقق بالقوة يتحقق بالمزيد منها»، بما في ذلك ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، لإدامة السيطرة الصهيونية على الشعب الفلسطيني وسلبه حقوقه الأساسية في العودة والاستقلال وتقرير المصير.

إذن اعتمدت الاستراتيجية الصهيونية أساساً على القوة بكافة أشكالها وبشكل دائم، وأنكرت حتى وجود الشعب الفلسطيني نفسه وفق قاعدة أن فلسطين هي أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، لذلك تم اعتماد الترانسفير ولو بشكل غير رسمي ومُعلن لتهجير أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين عن وطنهم ومدنهم وبلداتهم ومقراتهم، وعند تأسيس الدولة العبرية «النكبة الأولى» تم تدمير مئات القرى والبلدات وتهجير قرابة مليون فلسطيني، وفقط حالت ظروف سياسية وعسكرية وميدانية دون تهجير عدد مماثل بقي في الأراضي المحتلة عام 1948، كما عدم تهجير فلسطينيي الضفة وغزة اللتين كانتا خاضعتين للحكمين الأردني والمصري.

بعد تأسيس الدولة العبرية مباشرة تم إعلان الحكم العسكري ضد المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 48، رغم كونهم مواطنين إسرائيليين حسب القانون، إلا أنهم تعرّضوا لكل أنواع البطش والقهر والتمييز لكسرهم وإخضاعهم بعد العجز عن تهجيرهم إلى أن وقعت انتفاضة يوم الأرض 1976 التي كانت نقطة تحوّل مفصلية، وأطلقت مرحلة جديدة لجهة اعتماد فلسطينيي 48 على أنفسهم، ومقاومة الاستراتيجية الصهيونية بكل الوسائل المتاحة بعد انهيار آمالهم في تحرير الدول العربية لفلسطين وإلقاء المستعمرين الصهاينة في البحر، كما كان يقال آنذاك.

بالتزامن مع ذلك تقريباً وقع احتلال الضفة الغربية وغزة بعد النكبة الثانية يونيو/ حزيران 1967 وخلالها أيضاً تم تنفيذ الترانفسير بالقوة العسكرية الجبرية المسلحة، وجرى تهجير مئات آلاف الفلسطينيين قسراً عن وطنهم إلى الأردن أساساً ومصر بدرجة أقل.

بعد النكبة الثانية ومع صعوبة استحالة تنفيذ الترانسفير الكامل تم اتباع عقيدة مختلفة لإضعاف الفلسطينيين، وتحويلهم إلى أيد عاملة رخيصة للمشروع الصهيوني - مشروع موشيه دايان - مع إنكار حقوقهم الوطنية وحتى وجودهم بحد ذاته ضمن ذهنية عنصرية انفصامية ومتعالية طبعت عادة الاستراتيجية الصهيونية، مع الانتباه إلى أننا لم نكن أمام خنوع من قبل فلسطينيي الضفة وغزة، وإنما صبر واعتماد على الثورة المعاصرة التي أطلقت بقيادة منظمة التحرير في الخارج لتحرير فلسطين كل فلسطين من الماء إلى الماء وفق الأدبيات المعلنة أيضاً آنذاك.

إثر خروج منظمة التحرير من بيروت 1982 وتشتت قواتها بين الدول العربية، انفجر الفلسطينيون في الداخل - في وجه الاحتلال وأطلقوا الانتفاضة الأولى – 1987 - التي زعزعت أسس الاستراتيجية الصهيونية وأجبرت قادتها على التخلي عن قاعدة فلسطين «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، والاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني والبحث في المقابل عن تسويات تقلل الخسائر وتخفف أو تزيل عن كاهلهم عبء الاحتلال دون إعطاء الفلسطينيين حقوقهم، تحديداً حقهم الأصيل في تقرير المصير.